



وزارة الحكم المحلي

ملخص تحديث الخطة القطاعية للحكم المحلي "2017-

"2022

المراجعة النصفية

20 أيلول 2020

المحتويات

2	1. المقدمة
2	1.1 المقدمة
3	2.1 منهجية مراجعة الخطة القطاعية
4	2. تحليل الواقع
4	1.2 نبذة عن قطاع الحكم المحلي
5	2.2 القضايا عبر القطاعية
6	3.2 تحليل الشركاء
8	4.2 وصف وتحليل الواقع
13	3. استراتيجية قطاع الحكم المحلي
13	1.3 المحاور والتحديات الاستراتيجية للأعوام 2020-2022
14	2.3 رؤية قطاع الحكم المحلي
15	3.3 الأهداف الاستراتيجية القطاعية لقطاع الحكم المحلي
15	4.3 أبرز السياسات
19	4. الأهداف الاستراتيجية وصلتها باجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة
23	5. إطار النتائج الاستراتيجية
28	6 برامج الموازنة
33	الملاحق: الخطط التنفيذية:

1. المقدمة

1.1 المقدمة

في سياق مساعي الحكومة لتوفير خدمات أفضل للمواطنين وتعزيز الصلة بين أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وإجراءات إعداد الموازنة، استندت عملية إعداد استراتيجية قطاع الحكم المحلي إلى إطار مفاهيمي عام يربط استراتيجية قطاع الحكم المحلي بأجندة السياسات الوطنية والخطط عبر القطاعية من جهة وبالخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي وبموازنة البرامج الخاصة بالوزارة من جهة أخرى، حيث تشكل استراتيجية قطاع الحكم المحلي جزءاً هاماً من إطار التخطيط والموازنة متوسطة الأمد، كذلك فإن عملية التحديث اعتمدت بالأساس على تحديد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات وتحقيق النتائج وفقاً لتوجهات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر مسترشدةً بالوثيقة المعدة من قبل مكتب رئيس الوزراء والتي اعتبرت أجندة السياسات الوطنية الناظم الأعلى لعمل الحكومة في المرحلة القادمة كونها توفر القاعدة السياسية الأساسية لاتخاذ القرارات والخطوات اللازمة لتنفيذها وخاصة إعداد الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للفترة 2017-2022. وبناء على هذه المنهجية فقد أوكلت مسؤولية قيادة العمل من أجل تطوير/ تحديث الخطة القطاعية لقطاع الحكم المحلي إلى وزارة الحكم المحلي بما في ذلك تحديد كافة الأولويات والاستراتيجيات والسياسات القطاعية المنسجمة مع أجندة السياسات الوطنية للحكومة والتي تتضمن ثمانى قضايا رئيسية أبرزها التنمية بالعناقيد والانفكاك عن الاحتلال.

وبحسب المنهجية العامة المعدة من قبل مكتب رئيس الوزراء تعتبر المراجعة النصفية للاستراتيجية القطاعية 2017-2019 الخطوة الأساس نحو تحديث الاستراتيجية القطاعية للحكم المحلي في المرحلة الحالية. وقد استندت عملية تحديث قطاع الحكم المحلي بالأساس إلى الخطة الاستراتيجية القطاعية لقطاع الحكم المحلي للأعوام 2017-2022 وذلك من أجل القيام بتحليل معمق لأداء قطاع الحكم المحلي خلال الفترة السابقة، بالإضافة إلى توفير تحليل محدث للوضع الحالي والذي من شأنه أن يساعد في تحديد الأولويات السياسية المستقبلية وتصور الحكومة الحالية. حيث تشكل مخرجات المراجعة القطاعية جزءاً أساسياً لتطوير وتوضيحاً لأهداف الإستراتيجية والسياسات والتدخلات السياسية للإستراتيجية الجديدة، بالإضافة إلى وضع الترتيبات المؤسساتية والمالية والتوصيات اللازمة لتنمية وتطوير أداء القطاع بالمستقبل.

بالإضافة إلى ما سبق، اعتمدت عملية تحديث الاستراتيجية على الشراكة مع القطاعات ذات العلاقة بالحكم المحلي حيث تم الحصول على المعلومات اللازمة من العديد من الأطراف ذات العلاقة بقطاع الحكم المحلي. كذلك تم إضافة

نتائج المسح المتعلق بتأثير جائحة كورونا¹ الى تحليل الواقع والاخذ بنتائج التحليل وتوصيات المسح بالتدخلات الاستراتيجية للاعوام الثلاث القادمة. كذلك تم اظهار مواجهة متطلبات قرار حكومة الاحتلال بضم الاغوار .

2.1 منهجية مراجعة الخطة القطاعية

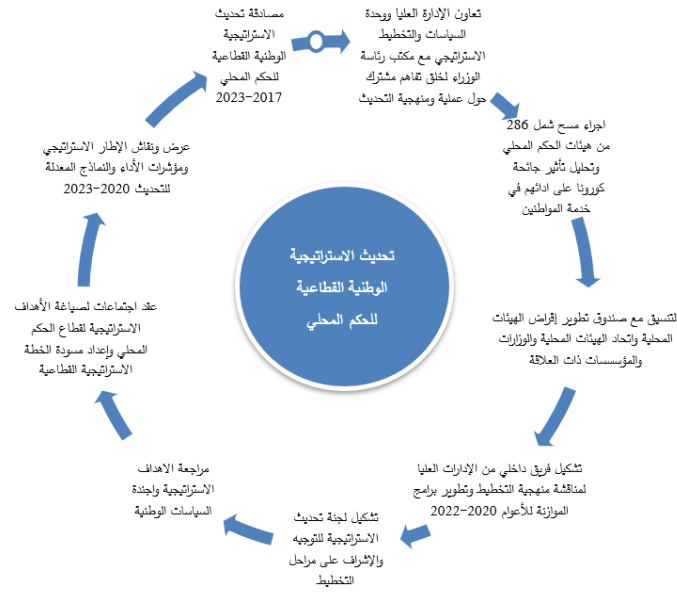
تم تشكيل فريق داخلي من الوزارة تحت إشراف الوزير وبرئاسة وكيل الوزارة وعضوية المدراء العامين للإدارات الرئيسية بهدف توجيه العمل ومتابعته ومراجعة الإستراتيجية القطاعية للاعوام 2017-2022 وتعبئة النماذج المعدة من مجلس الوزراء .

ولضمان التناغم والانسجام بين إعداد موازنة البرامج والتوجهات القطاعية فقد شمل الفريق الداخلي جميع أعضاء فريق إدارة التخطيط والموازنة الخاص بالوزارة. من الناحية الثانية فقد أسندت عمليتي المراجعة القطاعية وإعداد الإستراتيجية المحدثة إلى لجنة تحديث الاستراتيجية.

وقد تم التحديث بالشراكة مع صندوق الهيئات المحلية واتحاد الهيئات المحلية وذوي العلاقة مثل وزارة المرأة، الاشغال والاسكان، وسلطات المياه والطاقة وجودة البيئة، بالإضافة لمجموعة من الهيئات المحلية، وذلك من خلال عقد لقاءات حوارية والتزود بالمعلومات.

وقد استندت عملية إعداد إستراتيجية قطاع الحكم المحلي إلى إطار مفاهيمي عام يربط إستراتيجية قطاع الحكم المحلي بأجندة السياسات الوطنية من جهة وبالخطة الإستراتيجية لوزارة الحكم المحلي وبموازنة البرامج الخاصة بالوزارة، ولتساهم هذه كلها في إعداد خطة التنمية الوطنية والموازنة العامة للحكومة.

➤ وقد اشتملت عملية تحديث الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي على الخطوات الرئيسية التالية:



¹ وزارة الحكم المحلي (2020)، اثر فايروس كوفيد-19 على هيئات الحكم المحلي الفلسطيني- نتائج المسح الميداني

2. تحليل الواقع

1.2 نبذة عن قطاع الحكم المحلي

شكل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 بداية تحول أساسي في المجتمع الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة شملت كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. وقد كان قطاع الحكم المحلي من القطاعات الأساسية التي شهدت تغييرات وتطورات ذات طابع إستراتيجي لما لهذا القطاع من دور أساس ومحوري في حياة التجمعات الفلسطينية، حيث أنه ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الحكومي، وهو أكثر القطاعات حساسية لدى المجتمع ويعكس تطوره ومفاهيمه الثقافية والتاريخية ونسبته المجتمعي والحضري. وفي ظل التركيز على بناء مؤسسات الدولة ومن ضمنها مؤسسة وزارة الحكم المحلي في حينه، وزيادة الاهتمام بالتنمية وتلبية مطالب المجتمع بتقديم الخدمات، تم تشكيل العديد من الهيئات المحلية الجديدة ولجان المشاريع في كافة التجمعات الفلسطينية. وقد استطاع هذا التطور تحقيق الكثير من القضايا التنموية في هذه التجمعات الفلسطينية، ومكّن المواطنين من المشاركة الفاعلة في ورشة العمل التنموية الكبرى. ويمكن القول أن هذه المرحلة التأسيسية قد شكلت بداية الانطلاق لإعادة بناء مؤسسات الحكم المحلي وترسيخ المضمون الوطني لعملها في كافة التجمعات. حيث ارتفعت وبشكل ملحوظ نسبة التجمعات المرتبطة بالخدمات الأساسية كخدمات المياه والكهرباء، وتحسن في شبكات الطرق الداخلية والرابطة وخدمات النفايات، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الصفوف المدرسية، وكذلك عدد المباني العامة ذات الخدمة المجتمعية.

ومع انطلاق انتفاضة الأقصى في العام 2000، والتحديات التي نشأت عن اجتياحات الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي والإداري بين شطري الوطن، شهد مجمل العمل الفلسطيني صعوبات جسيمة. وسرعان ما تم توجيه الجهود والموارد إلى إعداد الخطط وتنفيذ التدخلات الطارئة من أجل التعامل مع التحديات المستجدة ولمجابهة الأخطار الناجمة عنها على حساب تنفيذ برامج التنمية والبناء، بما في ذلك على مستوى قطاع الحكم المحلي.

لاحقاً وفي العام 2008، أطلقت الحكومة الثالثة عشرة برنامج "الإصلاح والتنمية" والذي أعاد الزخم مجدداً إلى عملية تطوير قطاع الحكم المحلي وتنميته. ومنذ ذلك الحين وضعت الحكومات المتعاقبة نصب أعينها أولوية العمل على تطوير البنية التحتية والمؤسسية للقطاع، وترسيخ آليات التوجيه والرقابة والمساءلة داخله، وتعزيز المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية وتعزيز دورها التنموي من خلال تشجيع بناء الشراكات بينها وبين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وفي هذا السياق تم إعداد إستراتيجيتين قطاعيتين لتغطي الفترات 2011-2013، و2014-2016 على التوالي. وتأتي الإستراتيجية الحالية لتراكم الإنجازات التي تحققت في المراحل السابقة ولترسم الطريق لتنمية القطاع للأعوام 2017-2022.

ويعتبر قانون الهيئات المحلية رقم 1 لعام 1997 مع تعديلاته القانون الأساس الذي يحدد العلاقات بين السلطة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية. وتضمنت الخطة عبر القطاعية السابقة أنشطة تهدف إلى تعديل وتطوير الإطار القانوني، بغية تحقيق قدر أكبر من الاتساق، وتوضيح دور المؤسسات في قطاع الحكم المحلي، وتدعيم وجود قدر أكبر من اللامركزية. وهناك العديد من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل القطاع، أهمها قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (12) لعام 2005 وتعديلاته وكذلك القانون المؤقت رقم (79) لسنة

1966 لتنظيم المدن والقرى والأبنية الأردني (الساري في المحافظات الشمالية) وقانون تنظيم المدن رقم 28 لسنة 1936 وتعديلاته المعمول به في المحافظات الجنوبية، بالإضافة الى التقاطع مع قوانين أخرى كالقوانين المتعلقة بالأراضي والبيئة، والاستثمار، الشراء العام، والتراث الثقافي وغيرها.

2.2 القضايا عبر القطاعية

من خلال مراجعة الاستراتيجيات عبر القطاعية نلاحظ أن:

- الاستراتيجية عبر القطاعية للشباب قد أشارت إلى الشراكة مع وزارة الحكم المحلي في الأهداف والتوجهات الاستراتيجية ضمن المحور الأول (العمل والتمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر)، والمحور الثالث (المشاركة المجتمعية والسياسية).

- الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة فقد تقاطعت مع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية ضمن الهدف الثاني (مشاركة النساء في صنع القرار)، والهدف الثالث (مأسسة قضايا المساواة والعدالة).

- كذلك اشارت استراتيجية البيئة عبر القطاعية الى الدور الواضح لوزارة الحكم المحلي في تطوير وتحسين نظم ادارة النفايات الصلبة، والصرف الصحي، والتغير المناخي بما في ذلك التدوير واعادة الإستخدام، وتنظيم استعمالات الأراضي ضمن المخطط الوطني المكاني بشكل يحافظ على البيئة، وتعزيز الرقابة على مشاريع البنية التحتية والتطويرية بما يتواءم مع سياسة التقييم البيئي واخيرا إدماج وتطبيق المعايير البيئية في إجراءات التخطيط الفيزيائي والتنظيم والبناء ومشاريع البنية التحتية. ويتضح ذلك ايضا في تحقيق النتائج التالية: إدارة فاعلة وآمنة بيئياً لخدمات النفايات الصلبة، وزيادة كمية النفايات الخطرة التي يتم جمعها ومعالجتها، وزيادة عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر، وخطط الإدارة البيئية مراعاة في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية، والبعد البيئي مستوفى في المخططات الهيكلية للهيئات المحلية. ويبقى من الأهمية ان نشير الى ان كافة الأنشطة والخدمات التي تشرف عليها الوزارة وتقدمها الهيئات المحلية والمجالس المشتركة تتم وفق المعايير والشروط البيئية التي من شأنها تحقيق مصلحة المواطن والبيئة في فلسطين ومن خلال التوافق والتنسيق مع كافة الشركاء مثل سلطة البيئة وسلطة المياه.

3.2 تحليل الشركاء

يتنوع شركاء قطاع الحكم المحلي في المستويين الوطني والمحلي، ليشمل جهات حكومية وأهلية داخلية وخارجية، وتقود وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع صندوق الهيئات المحلية واتحاد الهيئات المحلية قطاع الحكم المحلي لخدمة الهيئات المحلية والمواطنين ويساندها مجموعة من المؤسسات والوزارات ذات العلاقة والشركاء الدوليين.

ويبين الشكل التالي الادوار الأساسية للشركاء، ويظهر أيضاً شركاء التنمية الدوليين والذين يلعبون دوراً أساسياً ومحورياً مسانداً، لم يقتصر على الدعم المالي بل على الشراكة في تصميم البرامج وتغذيتها بالدروس المستفادة، كذلك فإن الشركاء الدوليين يشاركون الوزارة وشركائها بتقديم الدعم الفني والروتييني والتقني ودعم صمود الهيئات المحلية وزيادة قربها من المواطنين بما فيها المناطق والفتات المهمشة.

وزارة الحكم المحلي

- بوصفها قيادة وتوجيه وتنظيم القطاع بموجب القانون الأساسي وقانون الهيئات المحلية الساري المفعول، وتعتبر مرجعيتها مجلس الوزراء والمجلس التشريعي.

الهيئات المحلية

- والذي يحدد القانون حدودها ووظائفها وإيراداتها وعلاقتها مع السلطة المركزية.

صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

- يتبع حسب القانون مجلس الوزراء ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي ويحق له ممارسة كافة التصرفات والأعمال اللازمة لتحقيق أهدافه. ويحدد القانون آليات التمثيل واتخاذ القرار وتشكيل الإدارة. ويعتبر الصندوق القناة الأساسية للتمويل الخارجي لمشاريع البنية التحتية للهيئات المحلية وبعض مشاريع تنمية القدرات، وتنفيذ السياسات الخاصة بقطاع الحكم المحلي.

اتحاد الهيئات المحلية

- ينظم عمله نظام داخلي، وتحدد العلاقة حسب مساحات التعاون المشتركة نظراً لغياب قانون ناظم لهذه الهيئة.

مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص

- يعتبر المواطنون ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني عنصراً فاعلاً وشريكاً أساسياً في بلورة سياسات القطاع وكذلك تنفيذ برامجه والرقابة المجتمعية. إلا أنه ونتيجة ضعف المؤسسات التمثيلية الفاعلة على مستوى الوطن فإن دورها يتحدد بشكل محلي. بالإضافة، هناك حاجة ملحة لتعزيز مشاركة هذه المؤسسات في تنفيذ خطط القطاع وسياساته. فيما يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في التنمية المحلية.

الوزارات والهيئات الرسمية المختلفة

- كافة الوزارات والهيئات هي ذات علاقة بحكم مسؤوليتها عن بعض الخدمات المقدمة محلياً. إن دور هذه الوزارات والهيئات هام جداً فيما يتعلق بتعريف اللامركزية في قطاع الحكم المحلي وتحديد الصلاحيات المختلفة لكل منها.

المانحين

- يحظى القطاع بمكوناته المختلفة بعلاقات شراكة واسعة مع المؤسسات الدولية ووكالات الإنماء المختلفة والذين بلغ عددهم أكثر من 18 شريك دولي قبل عام 2018. ويوجد للقطاع مجموعة عمل قطاعية بقيادة مشتركة من قبل كل من الوزارة ومؤسسة التعاون الدنماركي كممثل عن المانحين تعمل على تنسيق تدخلات الشركاء بطريقة منتظمة وفعالة. وينبثق عنها عدد من اللجان ومجموعات العمل الفرعية كمجموعة العمل للمناطق المسماة "ج"، ومجموعة العمل للتنمية والاستثمار، ومجموعة عمل المانحين الخاصة بصندوق تطوير وإقراض البلديات. وتشارك مجموعة العمل القطاعية واللجان المنبثقة عنها في تطوير وتنفيذ الخطط الإستراتيجية ومناقشة التوجهات والسياسات المختلفة.

4.2 وصف وتحليل الواقع

لعبت العوامل السياسية والاحتلال، وما زالت، الدور الحاسم في التأثير على مجمل العملية التنموية في الأرض الفلسطينية وعلى قطاع الحكم المحلي على وجه الخصوص. إذ يشكل الوضع الفلسطيني مثلاً فريداً لهذا التأثير الذي يتداخل فيه السياسي بالتنموي في سياق جدلي وتأثير متبادل. ويمكن تلمس ذلك بوضوح من خلال متابعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حددت صيرورة القطاع وسماته الحالية وتأثره بالمتغيرات السياسية وبمحاولة تأثيره عليها منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن. فلا شك أن عدم الاستقرار السياسي وسياسات الاحتلال وعدم وضوح الأفق السياسي والانقسام في الساحة الفلسطينية وغياب السيادة الوطنية وعدم وجود موارد مادية وطنية، قد أعاقت بمجملها الحكومة الفلسطينية والوزارات المختلفة من تحقيق أهدافها وخططها التنموية إلى حد كبير. وقد لخصت الإستراتيجيات السابقة العديد من العوامل التي أثرت (وما زالت تؤثر) على عمل القطاع، وسوف يقتصر الحديث هنا عن أبرز المؤثرات والتي تتمثل في عوامل ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو قانوني أو اجتماعي أو مالي.

1. **الاحتلال الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني:** يعتبر الاحتلال الإسرائيلي أهم المعوقات التي تقف أمام إحراز تقدم تنموي حقيقي في المجتمع الفلسطيني بمجمله. وقد شهدت فترة الأعوام من 2018-2020 استمرار وتصاعد القيود والعقبات التي يفرضها الاحتلال العسكري الإسرائيلي وإمعانه في احتلاله والذي تمثل في تسريع عملية بناء المستوطنات على أراضي الضفة الغربية، إعلان ضم الاغوار والعديد من المناطق الفلسطينية، وهدم والمباني والاستيلاء على الأرض في المناطق المسماة ج، وبناء جدار الضم والفصل العنصري، واستمرار فرض الحصار على قطاع غزة وفصله عن الضفة الغربية، وفصل القدس عن محيطها الفلسطيني وإعلان يهوديتها، والسيطرة على الموارد الفلسطينية الطبيعية من أرض ومياه، ونشر الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، وشكل إعلان صفقة القرن 2020 هيمنه وفرض السياسات الأمريكية المناهضة للاحتلال كاملاً.

وقد واكب هذا كله محاولات إسرائيل المستمرة في استخدام الضغط المالي على السلطة وحجب تحويلات عوائد الضرائب، واستخدام ديون الكهرباء والمياه المترتبة على الهيئات المحلية وشركات تزويد الخدمات كمبررات للضغط وخلق أزمة فلسطينية داخلية.

ولعل أبرز القضايا الأخرى التي يسببها الاحتلال هو محدودية الولاية لقطاع الحكم المحلي في فلسطين نتيجة انعدام السيادة الوطنية على الأرض واقتصارها على المناطق المصنفة "أ" و"ب"، وحصر النمو الفلسطيني فيها، ومنع إقامة الخدمات مثل محطات التنقية والمكبات.

خطر الضم: تشكل خطط الضم الإسرائيلية تهديداً على وجود دولة فلسطين، وسوف يؤدي الضم الرسمي لأي جزء إضافي من فلسطين المحتلة، بغض النظر عن مستواه، إلى عواقب وخيمة. حيث تتمثل فكرة الضم الإسرائيلية في السيطرة على الأرض دون أن تكون مسؤولة بشكل مباشر عن السكان. ويدل وضع المواطنين الفلسطينيين في القدس

الشرقية المحتلة على الكيفية التي سمحت بها "إقامتهم الدائمة" بالسيطرة عليهم من قبل إسرائيل عبر سلسلة من السياسات القمعية والتمييزية. وفي هذا السياق، تعتبر إسرائيل وجود هؤلاء المواطنين مؤقتاً بينما تعتبر سيطرتها على أراضيهم وحياتهم أمراً دائماً. يلغي الضم حق الشعب الفلسطيني في تجسيد دولته، ويضمن الفصل الدائم بين الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر، ويرسخ بشكل أعمق المشروع الإستعماري الإستيطاني الإسرائيلي، ويمحو الخط الأخضر الذي يشكل أساس حل الدولتين المعتمد دولياً، ويرفض كل جهد دولي بذل خلال عملية دامت 27 عاماً من أجل تحقيق السلام، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإنجاز إستقلال فلسطين.

2. التطورات السياسية العامة: اعلان الحكومة الثامنة عشر سياستها الوطنية بما يخص بالانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال وتجسيد سيادة الدولة الذي مثلته وزارة الحكم المحلي من خلال إلغاء تقسيمات الاراضي القائم والعمل على الأرض كوحدة واحدة، وكان ذلك من خلال المخططات الهيكلية، وتنفيذ المشاريع لتشمل المناطق التي كانت تسمى في السابق ج، بالإضافة الى العمل مع الهيئات المحلية في مجال تحفيز التنمية المحلية الاقتصادية من خلال الميزات النسبية لكل محافظة كما اعلنها مجلس الوزراء من خلال سياسة التنمية بالعناقيد.

وبسبب الرفض الفلسطيني لصفة القرن تم سحب الدعم الامريكي المالي، وكذلك العديد من الممولين الآخرين مما ساهم في زيادة الأزمة المالية التي عانت ولا تزال تعاني منها الحكومة الفلسطينية، وفي إضعاف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية المختلفة بما فيها ما يخص الهيئات المحلية. وهذا أثر وبشكل كبير على قطاع الحكم المحلي، وبالذات الهيئات المحلية، وعلى قدراتها في تقديم الخدمات للمواطنين، وكذلك في تعطيل بعض برامجها التطويرية، وشهد التدفق النقدي للموازنة العامة عجزاً كبيراً بتراجع حجم الموارد الأمر الذي أدى الى تأخير التحويلات المالية وعدم انتظامها من السلطة المركزية إلى الهيئات المحلية، وبالذات مخصصاتها من الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة لصالح الهيئات المحلية الأمر الذي أدخل الهيئات المحلية في ضائقة مالية كبيرة.

3. الانقسام السياسي والإداري الداخلي: تواصل الانقسام السياسي والإداري والفصل القسري بين المحافظات الشمالية والجنوبية، والذي يستمر بإلقاء ظلاله الداكنة على العمل الفلسطيني برمته، وعلى قطاع الحكم المحلي بوجه الخصوص. فبينما خطت برامج إصلاح وتطوير القطاع خطى كبيرة في المحافظات الشمالية، إلا أنها تراجعت وبشكل كبير في المحافظات الجنوبية نتيجة لتعمق العزلة بين شقي الوطن بسبب استمرار الانقسام السياسي من جهة، وتشديد الحصار والعدوان الإسرائيلي الشرس والمتكرر عليها. وقد أدى هذا كله إلى انقسام مؤسسي وإداري شبه تام، وإلى نشوء منظومتين مؤسستيين وتشريعيتين واحدة في المحافظات الشمالية والأخرى في المحافظات الجنوبية. من ناحية أخرى، أدى استمرار الانقسام إلى غياب التوازن في القدرات المؤسساتية بين المحافظات الشمالية والجنوبية، حيث استمر الدعم لبناء القدرات، وتعزيزها في الضفة مع غيابها في قطاع غزة. بل بالعكس من ذلك، فقد تم توجيه الجهود والدعم لقطاع غزة نحو معالجة ما خلفه العدوان المستمر عليها من خسائر بشرية ومادية جسيمة، وما نتج

عنه من دمار واسع للبنى التحتية، وشبكات الصرف الصحي، والكهرباء، والاتصالات، ومنازل المواطنين، والمنشآت العامة والخاصة. وقد سبب هذا كله في إضعاف التواصل والتنسيق المؤسسي وإلى خلق ارتباكات تخطيطية ومسؤوليات مؤسساتية ومالية غير متوازنة لا تتواءم مع الالتزامات الواجبة على قطاع الحكم المحلي وهيئاته المختلفة.

4. البيئة التشريعية: لقد تأثر قطاع الحكم المحلي بشكل كبير من الإرباك للعملية التشريعية الذي حصل نتيجة لتعطيل دور المجلس التشريعي غداة الانقسام السياسي، والذي ترتب عنه قيام السلطة التنفيذية بتحديد عملية التشريع بما هو طارئ من خلال وضع تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة على صيغة قرار بقانون. أضف إلى ذلك فإن تعطيل المجلس التشريعي قد حال دون تحديث عديد من التشريعات وضمان انسجامها ومواءمتها للتوجه اللامركزي للحكومة ولتنظيم هيكله قطاع الحكم المحلي كما طمحت الإستراتيجية السابقة. فالعديد من مشاريع الأنظمة والقوانين الهادفة إلى تطوير البناء القانوني للحكم المحلي لم تجد لها طريق للإقرار، الأمر الذي أدى إلى إرباكات كبيرة وبشكل سلبي على السياسات قيد التخطيط والتنفيذ، وبالذات نظام دمج الهيئات المحلية والتعديلات على قانون الانتخابات وغيرها.

5. التحولات الديمغرافية - فرص وتحديات: بلغ عدد السكان في دولة فلسطين عام 2018 حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 4,854,013 نسمة منهم حوالي 2.46 مليون ذكور مقابل 2.38 مليون من الإناث، في حين بلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي 2.92 مليون نسمة، بنسبة 60.2% من إجمالي سكان فلسطين، وبلغ عدد سكان قطاع غزة حوالي 1.93 مليون نسمة، بنسبة 39.8% من إجمالي سكان فلسطين، ومعدل الزيادة الطبيعية 2018 هي 2.5% (ضفة 2.2، غزة 2.9). كما وتبلغ نسبة الأفراد للعام 2018 دون سن 15 عام 39% (ضفة 37%، غزة 42%).

بناء على توقعات النمو السكاني في فلسطين²، يرجح أن يتضاعف عدد السكان في فلسطين بحلول العام 2050، حيث سيرتفع عدد السكان من 4.75 مليون نسمة في سنة 2015 إلى 6.9 في سنة 2030 وإلى 9.5 في سنة 2050. وسوف تحدث هذه الزيادة على الرغم من الانخفاض المتوقع في الخصوبة. ويتوقع أن يرافق ذلك تحول في التركيبة العمرية للسكان حيث ستخف نسبة صغار السن (0-14) إلى 35% في عام 2030، وقد تصل إلى 25% في عام 2050، مع زيادة طفيفة في نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر)، بينما يتوقع أن ترتفع نسبة الفئة العاملة (15-64) من 57.8% إلى 61% في 2030، وستستمر بالارتفاع لتصل إلى ما نسبته 67% من مجمل السكان في 2050. إن النمو السكاني السريع والتغير في الهيكل العمري في فلسطين من المتوقع أن ينعكس على

²مكتب رئيس الوزراء/ لجنة السكان الوطنية و صندوق الأمم المتحدة للسكان، "فلسطين 2030"، النمو السكاني في فلسطين و أثره على القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية، 2016

كافة القطاعات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، وسيزيد الطلب على الخدمات العامة بما في ذلك الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل، والغذاء، والخدمات المقدمة من الهيئات المحلية والمتعلقة بالمياه، والطاقة، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والتنظيم العمراني والحضري.

6. **تردي الوضع الاقتصادي العام واستفحال الأزمة المالية:** تشهد فلسطين في ظل الوضع السياسي القائم، وكنتيجة له، تراجعاً في الوضع الاقتصادي العام وتباطؤاً في معدلات النمو، ويعيش عملياً حالة انكماش بدأت منذ منتصف العام 2013. وقد انعكس ذلك على شكل انخفاض في معدلات النمو، وزيادة في معدلات البطالة والفقر حيث بلغت نسبة البطالة المسجلة للعام 2018 38% (ضفة 18%، غزة 52%)، وإفقر شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني، وتفاقمه بعد جائحة كورونا، وضعف حجم الاستثمار، وعجز في الميزان التجاري. هذا ويعود السبب لهذا التراجع بالأساس إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية المتمثلة بالقيود والعقبات المفروضة على حركة الأفراد والبضائع والتحكم بالمعابر، ومنع الوصول إلى واستثمار الموارد الطبيعية والتراثية في المناطق المهددة من الاحتلال والقدس الشرقية، وإعاقة الحركة التجارية بين غزة والضفة الغربية. وقد تزامن هذا مع تراجع كبير في حجم المساعدات الخارجية.

تسعى الحكومة الحالية على خطة للنهوض بالاقتصاد المحلي على مبدأ تقليص الواردات القادمة من إسرائيل وتعويضها من خلال المنتجات المحلية، أو الاستيراد من الدول، وتعمل على اعداد خطط النهوض بالاقتصاد ما بعد كورونا.

تراجع التمويل الأجنبي: لعب الدعم الأجنبي المقدم على شكل برامج أو مشاريع ترعاها جهات أجنبية عديدة (كالبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية، وبرنامج الاتحاد الأوروبي، وبرامج الأمم المتحدة وألمانيا واليابان والدنمرك وبلجيكا وغيرها من الشركاء) دوراً إيجابياً في تطوير البنية التحتية، والقانونية، والمؤسسية لقطاع الحكم المحلي. إلا أن الفترة الأخيرة شهدت تراجعاً ملحوظاً في حجم التمويل مما سبب تحدياً جدياً أمام قطاع الحكم المحلي، والذي يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي للمشاريع التطويرية، وخاصة في ظل الأزمة المالية العميقة التي تمر بها الحكومة وتراجع قدرتها على تمويل هذه المشاريع.

7. **تأثير جائحة كورونا على الهيئات المحلية:** قد برزت القيود المالية المرتبطة بالجباية المتدنية لرسوم الخدمات، تراجع العوائد والمصاريف المتزايدة، بإعتبارها تحدي رئيسي تحديداً بسبب غياب السيولة، وزيادة العجز المالي، وذلك حسب أكثر من 80% من هيئات الحكم المحلي في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة "تجنيد موازنة طوارئ من الموازنة العامة"، علاوة على ذلك، 48% من هيئات الحكم المحلي إلى أنها تواجه تحديات في إستمرار الوفاء بالتزاماتها المالية- الداخلية والخارجية- بما في ذلك دفع رواتب الموظفين، ووصفت أنها مسألة تتعلق بالاستدامة، وسيكون لها أثر في تراكم الديون وعجز الموازنة. كما أن القيود المالية الناتجة عن الأزمة كان لها كذلك أثر على قدرة هيئات

الحكم المحلي كمقدمين للخدمات الأساسية، أكدت 55% من جميع هيئات الحكم المحلي المستجيبة وجود صعوبات في ضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية، وكان الأكثر تأثراً رخص الإعمار والبناء، رخص الحرف والصناعات، النشاطات الرياضية والثقافية، وإدارة المنتزهات العامة، كما تبين إضافة مهام جديدة للهيئات المحلية منها جهود إدارة الأزمة بالتعاون مع الجهات الصحية والأمنية والاجتماعية، حيث تبين أن 37% من الهيئات المحلية وسعت اليات ضمان حصول المجموعات والأسر على المساعدات، 26% توسيع نطاق تقديم الخدمات الأساسية، 20% دعم الخدمات الصحية المحلية والتعقيم، ومثلها إسناد الأجهزة الأمنية لضبط اجراءات الحجر الصحي.

3. استراتيجية قطاع الحكم المحلي

1.3 المحاور والتحديات الاستراتيجية للأعوام 2020-2022

في ضوء المراجعة النصفية للخطة القطاعية، وبعد عقد عدة لقاءات وورشات عمل للجان التحديث وتقييم الانجاز وتحديد الفجوات واستخلاص الدروس المستفادة، ويمكن تلخيص ابرز التحديات الاستراتيجية كما يلي:

- ✓ تقادم القوانين والأنظمة وضرورة مراجعتها بما يتواءم مع أجندة السياسات الوطنية وبما يعزز التوجهات نحو اللامركزية ومنح مزيد من الصلاحيات للهيئات المحلية.
- ✓ محدودية وضعف فاعلية الهيئات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية في حدودها وخصوصاً في المناطق المهدة من الاحتلال، والقدس الشرقية، والمناطق المهمشة، وتلك المحاذية لجدار الفصل والضم العنصري.
- ✓ ضعف البيئة المحفزة للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في كافة المناطق. وضعف الاستغلال الأمثل "الاقتصادي" للموارد المحلية بسبب سياسات الاحتلال في معظم الأرض الفلسطينية لاسيما في المناطق المهدة من الاحتلال.
- ✓ ضعف جودة بعض الخدمات المحلية المقدمة خاصة في المجالات البيئية واستخدام التكنولوجيا.
- ✓ ضعف المشاركة والمساءلة المجتمعية من كلا الجنسين خاصة فئة الشباب في قطاع الحكم المحلي.
- ✓ التداخل في الصلاحيات ما بين العاملين الأساسيين في قطاع الحكم المحلي.
- ✓ ضعف إدماج قضايا النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي.
- ✓ أما فيما يخص اولويات مواجهة جائحة كورونا فإن أولويات الهيئات المحلية كما ظهرت من نتائج المسح في ضوء المصاريف المتزايدة والعوائد المتراجعة بسبب أزمة فايروس كوفيد-19، أشارت هيئات الحكم المحلي إلى حاجتها للدعم المالي لتغطية المصاريف التشغيلية وضمان إستمرارية العمل، الحفاظ على تقديم الخدمات وتلبية إحتياجات المجتمعات. أكثر من 87% من هيئات الحكم المحلي أشارت كذلك إلى الحاجة للمساعدات العينية على شكل معدات الحماية الشخصية لضمان سلامة وصحة الموظفين والمجتمعات المحلية، في حين أشارت 83% أخرى من هيئات الحكم المحلي عبرت عن الحاجة للدعم (بما في ذلك المعدات) لضمان وجود تعقيم كافي لجميع المرافق والأماكن العامة. وكذلك، أعطى ما يقارب نصف هيئات الحكم المحلي المستجيبة (44%) الأولوية للحاجة للدعم لتعزيز وتسهيل الجهود المحلية في إدارة الأزمة. يشمل ذلك- وليس حصراً على- الدعم المالي، الفني و/أو اللوجستي للجان الطوارئ المحلية، الدعم لتعزيز قدرات تخطيط الطوارئ لدى هيئات الحكم المحلي، وكذلك المساعدة لتمكين تعديل طرق هيئات الحكم المحلي في تقديم الخدمات- بما في ذلك الخدمات الإلكترونية.

وقد خلصت لجنة التحديث الى ضرورة التركيز على دعم مجهود الحكومة في بسط السيادة على الأرض، والانفكاك الاقتصادي عن منظومة الاحتلال مع مراعاة حقوق الانسان الفلسطيني، بالإضافة للتركيز على خطة التنمية بالعناقد ومنها العناقد الزراعية والسياحية، ودعم الميزة النسبية للمناطق المحلية، ومراعاة تنفيذ متطلبات الخطط عبر القطاعية البيئية والخاصة بالشباب والمرأة، والاستمرار بسياسة التخطيط العمراني لكافة الأرض الفلسطينية، وتحسين وتطوير جودة الخدمات للمواطنين، خاصة فيما يتعلق بالقضايا البيئية كالتغير المناخي والمواءمة البيئية واستدامة الموارد، واستخدام الطاقة المتجددة وتحسين جمع والتخلص من النفايات وإنتاج الطاقة منها، وكذلك تفعيل الاستخدام الالكتروني، والاهتمام، وحصر وجدولة ديون الهيئات المحلية، وما يترتب عليه من تفعيل المركز المالي بشكل أكثر دقة والتمكين الاداري والمالي وتحويل الموازنات لأساس الاستحقاق المعدل، هذا الى جانب تعزيز موارد الهيئات المحلية، والمساعدة في الاستدامة المالية، وإيجاد مصادر دخل جديدة كالشراكات مع القطاع الخاص والمدني، وتحسين الجباية، وإعادة تقييم كلفة الخدمات، كما وفرضت جائحة كورونا التسريع في تطبيق استراتيجية التحول الى البلديات الالكترونية، والعمل على تحسين تنظيم العمل بشكل يعكس الحكم الرشيد، وتفعيل المشاركة والمساءلة.

وعليه تكون الرؤية والاهداف الاستراتيجية والسياسات للخطة القطاعية والتي يشترك في الوصول اليها الشركاء الاساسيين، وزارة الحكم المحلي، وصندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية واتحاد الهيئات المحلية ما يلي:

2.3 رؤية قطاع الحكم المحلي

"حكم محلي رشيد قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة"

رسالة وزارة الحكم المحلي

"وزارة رائدة تعمل على بناء قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها لتصبح اكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في إطار حكم محلي رشيد"

رسالة صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية:

مؤسسة فلسطينية شبه حكومية تعمل على تمكين هيئات الحكم المحلي من خلال إدارة التمويل لتطبيق سياسات قطاع الحكم المحلي.

رسالة اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية:

"الاتحاد المؤسسة الرسمية التي تمثل الهيئات المحلية وتعمل معها ومن أجلها لتوحيدها وتمثيلها والدفاع عنها ودعم أعضائها لتمكينهم وتطويرهم وتحقيق استقلاليتها وتعمل وفق أسس مبادئ الحكم المحلي الرشيد الذي يقوم على أساس مشاركة المواطنين في الحكم المحلي".

3.3 الأهداف الاستراتيجية القطاعية لقطاع الحكم المحلي

نتيجة لمراجعة الأهداف الاستراتيجية وأجندة السياسات الوطنية ووتقييم نتائج تحقيق الأهداف (المراجعة النصفية) فقد كان من الضروري تعديل الأهداف الاستراتيجية لتتواءم مع اجندة السياسات الوطنية بشكل أفضل نتيجة التغيرات في الأجندة الناتجة عن توجهات الحكومة الجديدة من جهة، ولتحقيق النتائج بواقعية من جهة أخرى، وبما يتواءم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 والقضايا عبر القطاعية.

وبالتالي تم تحديد خمسة أهداف استراتيجية للقطاع كما يلي:

1. تطوير إطار تشريعي ومؤسسي عصري وحديث.
2. تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية.
3. منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية.
4. الهيئات المحلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية
5. تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

4.3. أبرز السياسات

تمت مراجعة السياسات التي اتبعت في قطاع الحكم المحلي (2017-2020)، من أجل تحديد الفجوات في تحقيق القضايا السياساتية المفصلية والبناء على تحقق منها وتعزيزها من جهة أخرى، واستهدفت السياسات وإن اختلفت صياغاتها لتقوية مؤسسات الحكم المحلي، وتمكينها من امتلاك قدرات فاعلة للوصول للمواطنين بشرائحهم المختلفة، وتقديم خدمات أكثر كفاءة وجودة وفاعلية، وتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية، والشفافية، والمشاركة المجتمعية، وتعزيز الشراكة بين قطاع الهيئات المحلية والقطاعات المدنية والخاصة، وتعزيز استدامة الوظائف والخدمات، ورفع المنعة والصمود، وتحسين الوضع الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

وفيما يلي بعض المحاور/المؤشرات الأساسية التي تساعد في معرفة أين نقف من أبرز السياسات التي تم إتباعها:

■ **تمكين مؤسسات القطاع من امتلاك قدرات فنية وتنظيمية للقيام بمسئولياتها:** تم تسجيل تقدم ملحوظ في تطوير النظم المالية والإدارية وإعداد الموازنات وآليات إقرارها ونظم مالية محوسبة، كما وضعت أدلة وإجراءات قياسية في مجال إدارة الموارد البشرية، وتوصيف الوظائف وإجراءات إعداد تقارير رقابية، وتم تطوير قدرة الهيئات المحلية في مجال التخطيط بالمشاركة والتواصل مع المواطنين، حيث أتمت كافة الهيئات المحلية من فئة البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة (حوالي 150 بلدية) من وضع خططها الاستراتيجية 2018-2021، وما يقارب 204 خطط سنوية لمجالس قروية، كما قادت الوزارة وضع خطط على مستوى المحافظات، وقيادة عملية التخطيط التنموي الإقليمي في الضفة الغربية، وتم تنفيذ العديد من برامج بناء القدرات للعمليات ولأعضاء الهيئات المحلية شملت مجالات التخطيط التنموي، وتعزيز القدرة التنافسية وآليات تمكين النساء والإدارة المالية، إلا أن التحليل والدراسات أظهرت استمرار الازدواجية في التدريب من مقدمي الخدمات المختلفة، وغياب ضبط الجودة وآليات المتابعة والتقييم. وبالتوازي تم تقديم الدعم للعديد من المشاريع ذات الأولوية التنموية مثل برامج البنى التحتية من شبكات مياه، وكهرباء، ونفايات، وصرف صحي، وشق وصيانة الطرق، وتحسين المكبات، وإنشاء الأبنية العامة، والتي استهدفت الهيئات المحلية من مجالس قروية وبلديات بالإضافة للمجالس المشتركة، ووصلت لمختلف المناطق في قطاع غزة والضفة بما فيها القدس. كما شملت مشاريع تجريبية تتعلق بالبلديات الالكترونية، وافتتاح مراكز جمهور، وترفيح هيئات محلية لتطوير الخدمات المقدمة.

الاستفادة من صندوق تطوير وإقراض البلديات: لعب الصندوق دوراً هاماً في تمكين البلديات فنياً ومالياً وفي دعم تعزيز البنى التحتية، إلا أن وظيفة الاقراض لا زالت بحاجة لسياسة واضحة وآليات عمل. تطوير قدرات وقوينة اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية كمكون أساس من مكونات قطاع الحكم المحلي: على الرغم من تكرار هذا الهدف في غالبية البرامج إلا أنه لم يتحقق للوصول لإتحاد يمثل مصالح الهيئات المحلية كافة، وقد جرت محاولات لإعادة تفعيل الاتحاد إلا أن استكمال وضعه القانوني وتحديد دوره وعلاقاته مع الوزارة والهيئات.

■ **إطار قانوني ومؤسسي يضمن التدرج المدروس نحو اللامركزية ويراعي احتياجات النوع الاجتماعي:** تم إقرار القراءة الأولى لمشروع النظام المالي للهيئات المحلية 2019، وإصدار العديد من أنظمة النفايات للهيئات المحلية، ومشروع نظام معدل للقرار بقانون محاكم الهيئات المحلية رقم 2018/32، وتعديل قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم 10/لسنة 2005 وتعديلاته، وإقرار نظام المسالخ، وإنجاز مسودة أولى لنظام الهيئات المحلية. ولكن لا زال الوصول للامركزية أمراً شائكاً في ظل تناقضات قانونية، وهيكلية مؤسسية، وضعف التحكم بالموارد، ومراعاة المنظومة القيمية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع، ولا زالت متطلبات اللامركزية بحاجة للتقوية مثل مأسسة الهيئات، واستدامتها المالية، وعقد الانتخابات، وتفعيل المجلس التشريعي، والذي يعيق تطوير بيئة قانونية ومؤسسية قادرة على الدفع نحو اللامركزية.

- **تنمية المناطق المهدهة من الاحتلال والقدس الشرقية وبسطة السيادة:** تم التركيز على دعم صمود الانسان الفلسطيني، وتقليل الأعباء عليه، وتحسين الخدمات المعيشية، والأمن الاجتماعي من خلال توفير خدمات صحية وتعليمية واجتماعية، وتعزيز عمليات التخطيط العمراني في المناطق المهدهة، حيث أنجزت العديد من هذه المشاريع، وشكلت بعض لجان الهيئات المحلية لبعض المناطق مثل وادي الحمص.
- **زيادة إيرادات الهيئات المحلية وتعزيز قدرتها المالية** لم يتم النجاح في تحقيق هذا المحور، حيث تضاءلت الإيرادات المتاحة للهيئات المحلية خصوصاً بعض نقل مسؤوليات الكهرباء والمياه الى هيئات/شركات عامة، إضافة لأسباب تتعلق بالوضع الاقتصادي العام، والعجز عن دفع الرسوم وبدل الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية، مما سبب تراكم ديون الهيئات المحلية، والعجز في الموازنة وتفاقم الأمر في أزمة كورونا، لكن تم التوصل لجدولة ديون الهيئات وتوقيع بعض الاتفاقيات بالخصوص، ورغم التفاهم مع وزارة المالية لانتظام التحويلات، إلا أن الأزمة المالية مستمرة، خاصة في قطاع غزة، والتي تنذر في حال استمرارها الى عجز الهيئات عن تقديم الخدمات. وتم تقديم تسهيلات لفواتير المياه والكهرباء بما لا يمس تسوية الديون، وتم عقد اجتماعات مع اتحاد الهيئات المحلية بهدف تعزيز الشراكة والتوصل لتفاهمات بخصوص ضرائب الدخل للهيئات المحلية وضريبة الاملاك وديون الهيئات المحلية.
- **تطوير قدرة نظام الحكم المحلي المؤسساتية والإدارية في مجال التخطيط العمراني:** قامت الوزارة بإصدار مجموعة تعديلات قانونية وانظمة وأدلة تخطيطية (مثل نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية رقم 5 وتعديلاته، أدلة التخطيط العمراني وتخطيط الطرق وتخطيط المراكز التاريخية)، كما تم انجاز 220 مخطط هيكلي معتمد في المناطق أ، وب، وقرابة 116 مخطط هيكلي في المناطق المسماه ج، صودق منها 5 فقط من جانب الاحتلال في حينه.
- **تطوير التنمية المحلية الاقتصادية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص:** تم إصدار إطار سياساتي للتنمية الاقتصادية المحلية ومسودة إطار شراكة القطاع العام والخاص على المستوى المحلي، وتطوير دليل شراكة القطاع العام والخاص بالتعاون مع البنك الدولي، كما تمت هناك بعض المبادرات لإعداد خطط تنمية اقتصادية محلية منبثقة عن الخطط التنموية الاستراتيجية للهيئات، وتشكيل بعض مجالس التنمية الاقتصادية المحلية بشراكة المجتمع المدني والخاص على مستوى بعض الهيئات، إلا أن هذه الخطط جاءت طموحة ومفتقرة لاليات تنفيذ واقعية ومعتمدة بشكل أساسي على التمويل الخارجي، كما ولا يزال العمل في بداياته لبناء البيئة المناسبة لتحفيز التنمية المحلية، خاصة البيئة القانونية والتنظيمية.

- زيادة مشاركة المواطنين من كلا الجنسين في نشاطات وحدات الحكم المحلي وتطوير شفافتها: أما فيما يتعلق بزيادة مشاركة المواطنين فقد شهدت تطوير سياسات تعزيز المشاركة والمساءلة المجتمعية ومأسستها مع التركيز على الشباب والمرأة، وإصدار مجموعة من الأدلة بالخصوص، كما تم تنفيذ العديد من المبادرات وبرامج التوعية لتعزيز مفهوم المواطنة، بالإضافة لإفتتاح مراكز خدمات جمهور في بعض الهيئات، والتركيز على نظم الشكاوي فيها، وتعزيز المشاركة في عمليات التخطيط التنموي، وإجراء بعض الانتخابات التكميلية في 17 هيئة محلية وتنفيذ 26 مشروع للعضوات، وبعض المبادرات الأخرى كالموازنة المقروءة، وعمليات الإفصاح عن الخطط والموازنات، إلا أنه لا زالت هناك فجوة في مأسسة هذه العمليات وشفافتها وتعزيز الرقابة المجتمعية عليها.

4. الاهداف الاستراتيجية وصلتها بأجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة

ويعرض هذا القسم من الوثيقة ارتباط الأهداف الاستراتيجية بأجندة السياسات الوطنية وكذلك غايات التنمية المستدامة. حيث تم ربط كل هدف استراتيجي من الأهداف الخمسة بما يساهم بتحقيق السياسات الوطنية ذات العلاقة من التنمية المستدامة من جهة وكذلك مساهمته لتحقيق الغايات جهة أخرى.

الأهداف الاستراتيجية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
1	تطوير إطار تشريعي ومؤسسي عصري وحديث.	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على المستويات كافة ▪ إصلاح قطاع الحكم المحلي وإعادة هيكلة الهيئات المحلية. ▪ تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي، حال توفر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك. ▪ ضمان السلم الأهلي والأمن العام. ▪ تعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز في فلسطين، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. ▪ مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي؛ ومكافحة الفساد. ▪ إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها 	<p>إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع على المستويات (16.6).</p> <p>ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (16.7).</p> <p>القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان(5.1).</p> <p>اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات (5.9)</p> <p>ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج (10.3)</p> <p>تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة (17.5.2)</p>

<p>إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات(16.6).</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة 		
<p>إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة في جميع المستويات (16.6).</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ توسيع صلاحيات الهيئات المحلية في جباية الضرائب والرسوم وإدارة الموارد المحلية. ▪ تطوير نظام فعال لتحويل العائدات الضريبية إلى الهيئات المحلية. ▪ تعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية. ▪ تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية 	<p>2</p> <p>تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية.</p>	
<p>تعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين قدراتها قدراتها في مجال تحصيل وغيره من الإيرادات (17.1.1).</p> <p>تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها(10.8).</p> <p>تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة إليها ولا سيما أقل البلدان نمواً في الدول الإفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية (10.9).</p> <p>اقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود،</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الإدارة الشاملة والفعالة للأراضي والاستخدام الأمثل للأراضي. ▪ مجتمع قادر على الصمود. ▪ تطوير استراتيجية تحسن الخدمات المقدمة للمواطنن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المهدة من الاحتلال والقدس الشرقية. 	<p>3</p> <p>منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية.</p>	

<p>لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة (9.1)</p> <p>جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود (11).</p> <p>كما يتقاطع مع الأهداف البيئية من 12-15</p>			
<p>تشجيع وتعزيز الشراكات العامة بين القطاع العام والخاص وشراكات مجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجيتها لتعبئة الموارد (17.6.2).</p> <p>تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها (9.4).</p> <p>تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها (8.10).</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تنمية الاقتصاد المحلي ▪ توفير بيئة استثمارية ملائمة ▪ تطوير ورفع مستوى التنمية الاقتصادية المحلية، بالتركيز على قطاع الصناعة، الإنشاءات، السياحة، الزراعة، والطاقة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. 	<p>4</p> <p>الهيئات المحلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.</p>	
<p>ضمان اتحاه المياه وخدمات الصرف الصحي (6)</p> <p>ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (7)</p> <p>كما يتقاطع مع الأهداف البيئية من 12-15</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها ▪ تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص 	<p>5</p> <p>تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.</p>	

	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي حال توفر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك. ▪ تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما في المناطق والمهددة من الاحتلال. ▪ إدماج النوع الاجتماعي في سياسات قطاع الحكم المحلي وبرامجه وموازنته. ▪ شبابنا، مستقبلنا ▪ تمكين الشباب في دولة فلسطين وتهيئتهم للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة وبناء الدولة. ▪ تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية ▪ التوسع في إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها واستخدامها 		
--	--	--	--

5. إطار النتائج الاستراتيجية

يتناول هذا الجزء من تحديث الإستراتيجية الأهداف الإستراتيجية المعدلة والنتائج، والمؤشرات، والإستهدافات للأعوام 2021، 2022، 2023 بالإستناد إلى العام 2019 كخط أساس.

جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية Result Framework

الهدف الإستراتيجي الأول: تطوير إطار تشريعي ومؤسستي عصري وحديث						
الإستهداف			خط البيانات المرجعي 2019	مصادر المعلومات والتحقق	المؤشر	النتائج
2023	2022	2021				
0	2	3	26	وزارة الحكم المحلي	- عدد القوانين التي تم إصدارها والمصادقة عليها.	إطار قانوني ومؤسستي يضمن التدرج المدروس نحو اللامركزية وبراغي احتياجات النوع الاجتماعي.
3	1	2	32	وزارة الحكم المحلي	- عدد الأنظمة التي تم تحديثها.	
3	4	5	683	وزارة الحكم المحلي	- عدد التجمعات السكانية التي تم تحويلها إلى هيئات محلية.	الهيئات المحلية تشمل مناطق أوسع، بصلاحيات موسعة ومنسجمة مع قدراتها المالية والمؤسسية والفنية.
3	4	6	15	وزارة الحكم المحلي	- عدد المجالس القروية التي تحولت إلى بلديات.	
0	0	0	8	وزارة الحكم المحلي	- عدد البلديات التي تحولت إلى بلديات كبرى أو تعاونيات مشتركة	
زيادة رضا الشركاء بنسبة 5%		تنفيذ المسح.	لا يوجد قيمة لخط الأساس.	وزارة الحكم المحلي	- درجة رضا شركاء القطاع عن مستوى الشراكة (مسح كل سنتين)	العلاقة المؤسسية والقانونية ما بين شركاء القطاع نظمت
60	50	45	450 دورة تدريبية	وزارة الحكم المحلي	- عدد الدورات التدريبية (الداخلي والخارجي)	الموارد البشرية والقدرات الفنية في وزارة الحكم المحلي مدربة ومؤهلة
على الأقل من 90% المدراء يؤكدون على تحسين الأداء.	على الأقل من 80% المدراء يؤكدون على تحسين الأداء.	على الأقل من 80% المدراء يحسنون الأداء.	لا يوجد خط أساس	وزارة الحكم المحلي	- مستوى التحسن في الأداء لدى المشاركين من وجهة نظر مدرائهم	

الهدف الإستراتيجي الثاني: تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية

الاستهداف			خط البيانات المرجعي 2019	مصادر المعلومات والتحقق	المؤشر	النتائج
2023	2022	2021				
	65% الخدمات 80% المشاريع		60%	صندوق الهيئات المحلية	- الزيادة في نسبة رضا المواطنين عن المشاريع والخدمات المقدمة (مرة كل سنتين)	هيئات محلية ومجالس خدمات مشتركة تمتلك قدرات فنية ومؤسسية نموذجية قادرة على تنفيذ مشاريع تطوير خدمات المرافق الأساسية في كافة المحافظات وتوفير الخدمات للمواطنين بكفاءة وفعالية.
6%	4%	2%	24%	وزارة الحكم المحلي	- نسبة العجز المالي السنوي في ميزانيات الهيئات المحلية.	الموقف المالي للهيئات المحلية تحسن
5%	5%	5%	990,758,629 شيكل مياه 1,173,084 شيكل كهرباء	وزارة الحكم المحلي	- نسبة انخفاض الديون المترتبة على الهيئات المحلية	
7% مياه 15% كهرباء	5% 10%	5% 10%	188,506,952 شيكل مياه 109,485,329.23 شيكل كهرباء	وزارة الحكم المحلي	- نسبة انخفاض المديونية السنوية للهيئات المحلية	
25%	20%	17%	1,039,451,825	وزارة الحكم المحلي	- نسبة الزيادة السنوية في الإيرادات.	قدرة الهيئات المحلية على الاستدامة وزيادة إيراداتها تحسنت.
30%	25%	20%	319,560,133	وزارة الحكم المحلي	- نسبة تحصيل إيرادات الضرائب والرسوم.	
لم يتم احتسابه	10%	7%	139,313,704	وزارة الحكم المحلي	- نسبة الزيادة السنوية الموازنة التطويرية.	

الهدف الإستراتيجي الثالث: منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية

الاستهداف			خط البيانات المرجعي 2019	مصادر المعلومات والتحقق	المؤشر	النتائج
2023	2022	2021				
20	20	20	234	وزارة المحلي الحكم	- عدد المخططات الهيكلية المكانية المحدثة.	مخططات مكانية وتنموية محدثة لكافة التجمعات السكانية وعلى كافة المستويات (وطني، إقليمي، ومحلي) تضمن الاستخدام الأمثل
%100	%100	%100	%50	وزارة المحلي الحكم	- نسبة المخططات المكانية التي تستجيب للاستخدام الأمثل والتكامل الجغرافي	الاستخدام الأمثل للأراضي والتواصل والتكامل الجغرافي والتنموي في جميع أرجاء الوطن يستجيب مع الاحتياجات المستجدة ودون المساس بحقوق وتطلعات الأجيال القادمة.
خط الاساس +5% عن	لايجاد خط اساس	--	لا يوجد خط أساس	وزارة المحلي الحكم	- درجة رضا المواطنين عن مدى الاستخدام الأمثل والتكامل الجغرافي	
70 مشروع من وزارة الحكم المحلي	80 مشروع من وزارة الحكم المحلي 58 مشروع من الصندوق	70	30	وزارة المحلي الحكم	- عدد المشاريع المنفذة في المناطق المصنفة "ج" والقدس الشرقية والمناطق المحاذية للجدار.	صمود المواطنين في القدس الشرقية والمناطق المهددة من الاحتلال والمحاذية للجدار تعزز.

الهدف الإستراتيجي الرابع: الهيئات المحلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية

الاستهداف			خط البيانات المرجعي 2019	مصادر المعلومات والتحقيق	المؤشر	النتائج
2023	2022	2021				
10	10	20	15	وزارة الحكم المحلي وصندوق الهيئات المحلية.	- عدد الهيئات المحلية التي لديها خطط شاملة ومحدثة لتنمية الاقتصاد المحلي.	خطط التنمية الاقتصادية المحلية المبنية على تحديد الميزة التنافسية تم تطويرها وتحديثها
15	15	15	15	وزارة الحكم المحلي	- عدد الهيئات المحلية التي تعكس وظيفة التنمية الاقتصادية المحلية في هيكليتها	التنمية الاقتصادية المحلية تم مأسستها في الهيئات المحلية
2	2	2	3	وزارة الحكم المحلي	- عدد المشاريع الاقتصادية المشتركة	مشاريع مشتركة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني تم انشائها
%10	10% ارتفاع عن نتائج خط الأساس		لا يوجد خط أساس	وزارة الحكم المحلي	- درجة رضا المستثمرين عن البيئة الجاذبة لاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية.	

الهدف الإستراتيجي الخامس: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين

الاستهداف			خط البيانات المرجعي 2019	مصادر المعلومات والتحقق	المؤشر	النتائج
2023	2022	2021				
	%65		%60	صندوق الهيئات المحلية	- درجة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة (مسح كل سنتين)	هيئات محلية ومجالس خدمات مشتركة تمتلك قدرات فنية ومؤسسية نموذجية قادرة على تنفيذ مشاريع تطوير خدمات المرافق الأساسية في كافة المحافظات وتوفير الخدمات للمواطنين بكفاءة وفعالية.
%25	%5	%5	%10	وزارة الحكم المحلي	- نسبة مشاركة المواطنين في صناعة القرار ومساءلة الهيئات المحلية.	مشاركة المواطنين والمواطنات في صناعة القرار ومساءلة الهيئات المحلية قد تعززت.
	%30		%20	وزارة الحكم المحلي	- الزيادة في نسبة عضوية النساء في المجالس البلدية حسب ما نص عليه القانون	
عن خط الأساس +15%	عن خط الأساس +10%	عن خط الأساس +5%	لا يوجد	وزارة الحكم المحلي	- الزيادة في مشاركة الشباب في التخطيط التنموي ومساءلة هيئاتهم المحلية.	
	22	11	87	صندوق الهيئات المحلية	- الزيادة السنوية في عدد الهيئات المحلية التي تمتلك مراكز خدمات الجمهور.	الأداء التشغيلي للهيئات المحلية في تقديم الخدمات ذات الجودة للمواطنين تحسن.
	10	2	5	صندوق الهيئات المحلية.	- الزيادة في عدد البلديات التي تقدم خدمات إلكترونية	
	%65		%60	صندوق الهيئات المحلية	درجة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة (مسح كل سنتين)	

6 برامج الموازنة

الغرض من هذا الجدول هو عرض لبرامج الموازنة المدرجة تحت كل هدف استراتيجي من أجل تحقيق نتائج الأهداف الاستراتيجية، فيما يشير الجدول الثاني الى الموازنة السنوية لشركاء القطاع حسب توفرها.

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي: (1): تطوير إطار تشريعي ومؤسساتي قوي وعصري وحديث.					
1509	البرنامج الاداري	الوصول الى قطاع حكم محلي عصري وتميز وذا نزعة لامركزية مستجيبة للنوع الاجتماعي وذا خدمات مستدامة وكفؤة وفعالية لجمهوره من خلال وزارة ذات قوانين عصرية واجراءات ادارية متكاملة	- ادارة الوزارة لتعمل وفق الاجراءات المتبعة والمعمول بها.	- اطار قانوني عصري موحد ويضمن اللامركزية ويراعي قضايا النوع الاجتماعي	الحكم المحلي
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
					غير متوفر
الهدف الاستراتيجي: (2): تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية.					
1510 (1،4)	برنامج دعم الهيئات المحلية	تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من الناحية المالية والادارية وتحسين جودة الخدمات	-بناء قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها - تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في الهيئات المحلية وتعزيز	-العجز المالي لدى الهيئات المحلية تقلص. -هيئات محلية قادرة على الاستدامة وزيادة ارادتها	الحكم المحلي

		الموارد المالية الذاتية للهيئات المحلية			
صندوق تطوير واقراض البلديات بالتعاون مع وزارة المالية. موازنة من 10% من موازنة البرنامج)	-هيئات محلية مستدامة ماليا وبأداء مؤسسي فاعل ومعتمد على الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.	-تحفيز البلديات على تطوير ادائها بما ينسجم مع التوجهات الحكومية	تطوير قطاع الحكم المحلي	MDP برنامج تطوير البلديات"	N.A
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
					غير متوفر
الهدف الاستراتيجي: (3): منظومة حضرية متكاملة مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية.					
الحكم المحلي	-مخططات مكانية تنموية محدثة وخطط تنموية لكافة التجمعات السكانية تشمل جميع الاراضي الفلسطينية وعلى كافة المستويات (وطني، اقليمي، محلي). -منظومة عمرانية مستجيبة للتنمية المستدامة وحديثة ومواكبة للتطور الالكتروني.	-انجاز مخططات هيكلية على المستويات المختلفة - دعم وتحديث خطط تنموية اقليمية وعمل خطط تنموية للتجمعات الصغيرة -المساهمة في وضع سياسات عمرانية في مجال الاسكان والبنى التحتية وادلة عمل	بلدات ومدن فلسطينية مخططة ضمن بيئة مستدامة ومجتمع قادر على ادارة موارده بفعالية	برنامج تطوير البيئة العمرانية	1511

		- استكمال تطوير برامج (جي. اي. اس) ومنظومة الخدمات المؤتمتة.			
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
					غير متوفر
الهدف الاستراتيجي: (4): الهيئات المحلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.					
الحكم المحلي	-بيئة قانونية محفزة للتنمية المحلية وتعزيز بناء الشراكات بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص والاهلي والمجتمع المدني. -صندوق دعم وتمكين فاعل وقوي	-بناء قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها البشرية في مجال التنمية الاقتصادية المحلية -تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في الهيئات المحلية -تعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم في اراضيهم في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال	تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من الناحية المالية والادارية وتحسين جودة الخدمات	برنامج دعم الهيئات المحلية	1510 (1,4)
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
					غير متوفر
الهدف الاستراتيجي: (5): تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين					

الحكم المحلي	هيئات محلية ومجالس خدمات مشتركة تمتلك قدرات فنية ومؤسسية نموذجية قادرة على تنفيذ المشاريع وتقديم خدماتها. يضمن الجودة والعدالة.	تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في الهيئات المحلية	تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من الناحية المالية والادارية وتحسين جودة الخدمات	برنامج دعم الهيئات المحلية	1510 (2,3)
صندوق تطوير واقرض البلديات بالتعاون مع وزارة المالية. موازنة البرنامج)	هيئات محلية مستدامة ماليا وبأداء مؤسسي فاعل ومعتمد على الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.	تحفيز البلديات على تطوير ادائها بما ينسجم مع التوجهات الحكومية	تطوير قطاع الحكم المحلي	MDP برنامج تطوير البلديات"	N.A
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
					غير متوفر

جدول : الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2020-2023

ملاحظات	2023 (تقديري)	2022 (تقديري) شيكل	2021 (مصدق)	2020 (فعلي)	الجهة
					حكومة
	178,457,571	173,259,778	168,213,377	؟؟؟؟؟	موازنة المؤسسة القائدة للقطاع
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع
العديد من مشاريع الدول المانحة مقدمة كمجموع كلي عن عدة سنوات لذلك لم نستطيع التخصيص حيث يتم التخصيص سنويا.تم احتساب المعدل السنوي وتحويل المبالغ الى الشيكال حسب سعر الصرف 3.8 لليورو و3.5 للدولار	غير متوفر	16,450,000	52,47 5,000	22,210,000	الدول المانحة
تم تحويل المصروفات من الدولار الى الشيكال على سعر 3.5 للدولار	غير متوفر	217,000,000	207,560,500	146,181,917	صندوق تطوير واقراض البلديات
	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	مؤسسات الأمم المتحدة
	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	مؤسسات مجتمع مدني محلي
	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	مؤسسات مجتمع مدني دولي
	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	القطاع الخاص
					المجموع:

الملاحق: الخطط التنفيذية:

مرفق الخطط التنفيذية لكل من وزارة الحكم المحلي، وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية والتي تتعلق بتنفيذ الخطة عبر القطاعية. "مرفق ملف الاكسل"

(أ) **الخطة التشغيلية لوزارة الحكم المحلي:** تعد عملية التخطيط الاستراتيجي أمر هام لأي مؤسسة بصفة عامة ولوزارة الحكم المحلي بصفة خاصة، وذلك في ظل المرحلة السياسية الدقيقة التي يمر بها شعبنا وقضيتنا، وفي ظل سعي الحكومة الفلسطينية إلى إجراء وتطبيق سياسة إصلاحية شاملة من شأنها أن تستجيب لاحتياجات المواطن الفلسطيني، وتشكل تطوراً حقيقياً لفاعلية، وكفاءة، ومهنية المؤسسات الحكومية، وبالتالي تحسين مستوى الخدمات ونوعيتها.

(ب) **الخطة التشغيلية لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية:** يتناول الصندوق في خطته ثلاث محاور هي تمكين هيئات الحكم المحلي، وتعزيز البناء المؤسسي للصندوق، وترجمة السياسات الوطنية لقطاع الحكم المحلي من خلال برامج ومشاريع، وقد تمت الإشارة في الخطة التشغيلية المرفقة **للأنشطة والبرامج المشتركة**، والتي تؤدي إلى تنفيذ الخطة القطاعية للحكم المحلي موزعة حسب الاهداف الاستراتيجية الخمسة للخطة القطاعية.

(ت) **الخطة التشغيلية للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية:** توفر الخطة الاستراتيجية للاتحاد فرصة لتعزيز مجموعة من الأهداف هي: تعزيز القدرات المؤسسية والعملياتية لدى الاتحاد لكي يرتقي بمستوى الخدمات التي يقدمها لأعضائه، والارتقاء بمستوى قدرات الهيئات المحلية لتقديم خدمات أفضل للمواطنين، والحشد والمناصرة والدفاع عن مصالح هيئات الحكم المحلي واحتياجاتها على المستويين المحلي والدولي، وتشير الخطة التشغيلية المرفقة **للتقاطعات مع الخطة القطاعية.**